مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثاني – إبريل ٢٠٢٣

"رؤية تحليلية لبنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي"

"An analytical vision of the structure of the Egyptian strategic balance in the horn of Africa"

الباحث/ خالد بيومي العربي عبد الفتاح السيد

مرشح للدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية

إشراف

أ. د. وئام السيد عثمان

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ. د . محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

تاريخ الإرسال	2023-06-16
تاريخ القبول	2023-07-16

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص

سعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: ما هى بنية التوازن الاستراتيجي للقرن الأفريقي؟ من خلال ثلاثة محاور رئيسية؛ حيث جاء المحور الأول يحمل عنوان مفهوم وأبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي ليتناول بالتحليل المفاهيم والأبعاد والعناصر المختلفة للتوازن الاستراتيجي، وجاء المحور الثاني ليتناول المصالح المصرية في القرن الأفريقي في سياق متغير، وأخيراً جاء المحور الثالث ليوضح خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والوصفي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج جاء أهمها متمثلاً في: أن التوازن الاستراتيجي لمنطقة للقرن الأفريقي يؤثر ويتأثر بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي، وجاءت من أهم التوصيات استمرارية تطوير الدور المصري، وفقاً لمتطلبات التوازن الاستراتيجي، وبما يتسق مع متطلبات المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام الدولى الحالى.

الكلمات المفتاحية: التوازن الاستراتيجي، القرن الأفريقي، الدور المصري، بنية التوازن، التوازن الاستراتيجي المصري.

Abstract

The study aimed to answer the main problem, which was represented in: What is the structure of the strategic balance of the Horn of Africa? Through three main axes; Where the first axis came under the title of the concept, dimensions and elements of the strategic balance to deal with the analysis of the concepts, dimensions and various elements of the strategic balance, and the second axis came to deal with Egyptian interests in the Horn of Africa in a changing context, and finally the third axis came to clarify the map and borders of the Egyptian strategic role in the Horn of Africa, and the study used the methodology historical and descriptive, and the study reached a set of results, the most important of which is represented in: The strategic balance of a region in the Horn of Africa affects and is affected by the regional and international strategic balance. the current international system.

Keywords: strategic balance, Horn of Africa, Egyptian role, balance structure, Egyptian strategic balance.

أولاً: المقدمة:

تعد مسألة التوزان من الأمور التي تتمتع بالأهمية الحيوية فى دراسات العلاقات الدولية، وقد عرف هذا المفهوم منذ فترة ليست بالقليلة في نمط العلاقات الدولية؛ كما تطور تبعاً لتطور طبيعة علاقات الدول مع بعضها البعض، وكان للعامل العسكرى الدور الرئيسى فى تحديد عملية التوازن بين الدول، وهو الأمر الذى تراجع مع تطور قوة الدولة؛ حيث أخذ بعين الاعتبار عند تحديد قوة الدولة النظر إلى مقومات قوتها الشاملة كافة، دون الأخذ بالجانب العسكرى بمفرده لبيان تلك القوة، وهو الأمر الذى أدخل مفهوم "التوازن" فى مرحلة جديدة مع نهاية الحرب الباردة، ونتيجة لذلك أصبح مصير التفاعلات الإقليمية انعكاساً لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، ومن ثم انعكاسه على طبيعة التوازن الاستراتيجى، ومع نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتفكك الاتحاد السوفيتى وغيابه عن خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية؛ ظهرت بيئة إقليمية جديدة عكست طبيعة المتغيرات الحادثة فى شئون الإقليم، وأعطت الأداة العسكرية مرة أخرى أولوية كبيرة فى تحقيقها، وكانت حرب الخليج الثانية ١٩٩١م أول تطبيق عملى لها(فراس أحمد، ٢٠١٥، ص٩).

في ظل البيئة الأمنية المركبة التي يتمتع بها القرن الأفريقي، كان هناك مجموعة من الأسس والمصالح التي تحكم صياغة التوجهات الخارجية المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وتتمثل هذه الأسس في: السعي المصري لتأمين منابع مياه النيل، والحفاظ على أمن السودان، وأمن البحر الأحمر، وجاء ذلك من منطلق الحفاظ على التوازن الاستراتيجي المصري في دول القرن الأفريقي، وتمثلت أيضاً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والروابط الثقافية، فضلاً عن تعزيز دور ومكانة مصر على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخلال المرحلة التالية لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٤م، أضحت منطقة القرن الأفريقي شأنها شأن باقي الأقاليم الفرعية الأخرى في جوارنا الاستراتيجي بمثابة ساحة نزال كبرى بين القوى الأجنبية الفاعلة، والتي تتجاوز مصالحها الأمنية والاقتصادية نطاق حدودها الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن تصاعد حدة الهجمات الإرهابية العنيفة في القرن الأفريقي وحوض النيل، وفشل عدد من الدول الوطنية، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في اليمن، قد ساعد على تكوين نوع من أنواع التحالفات الأمنية المتنافسة والتي كان لها عظيم الأثر على التوازن الاستراتيجي ليس فقط على المستوي الأفريقي وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي؛ بل امتد ليلقي بظلاله على توازن مصر الاستراتيجي، مما أضاف بعدًا جديدًا لخريطة الصراعات التي تعاني منها هذه المنطقة (مصطفي كمال، ٢٠١٤).

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- التحليل لمفهوم وأبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي.

٢- التعرف على المصالح المصرية في القرن الأفريقي في ظل السياقات المتغيرة.

٣- تحليل خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي.

ثالثاً : أهمية الموضوع:

تعود أهمية الدراسة إلى اعتبارين: (موضوعى، وشخصى):

الاعتبار الأول: الناحية الموضوعية، وتتمثل فى: الأهمية العلمية، والأهمية العملية، كما يلي:

١- الأهمية العلمية تتمثل فى:

أ- أنها استكمال للدراسات التي أجريت في مجال التوازن الاستراتيجي المصري.

ب- تقديم رؤية جديدة فى تحليل التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي.

٢- الأهمية العملية تتمثل فى:

أ- التوصل إلى حلول للتحديات التي تؤثر على توازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي والحد من التدخلات الخارجية التي كان لها أثرها السلبي على المنطقة الإقليمية.

ب- تنصرف الأهمية العملية إلى نتائج الدراسة التي تسهم في وضع آليات لإحداث التوازن الاستراتيجي المصري للقرن الأفريقي؛ يمكن الاستفادة منها في المجال البحثى العلمى من خلال الاستعانة والاسترشاد بما ستسهم به الدراسة.

ج- كما أن هذه الدراسة تمثل تجربة يمكن للدول الأخري – التي تتشابه ظروفها مع مصر أن تستفيد منها.

الاعتبار الشخصي، ويتمثل في:

محاولة الباحث استكمال البحث في مجال العلاقات الدولية باعتباره جزءًا لا يتجزأ من العلوم السياسية، بما يحدثه ذلك من التراكم العلمى الإيجابى لدي الباحث.

رابعاً : تساؤلات الدراسة:

التساؤلات الرئيسية: تتركز تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيسى وهو:

(ما هي بنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي؟).

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسى، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هى أبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي؟.

٢- ماهية المصالح المصرية في منطقة القرن الأفريقي؟.

٣- ما هى خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي؟.

خامساً : حدود الدراسة (المجال الموضوعي – المجال الزمني) :

يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً، كما يلى :

١- المجال الموضوعى :

تناولت الدراسة موضوع (رؤية تحليلية لبنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي)، وتكمن أهمية الدراسة فى كون منطقة القرن الإفريقى شهدت العديد من التغيرات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ كما أنها أيضاً شهدت العديد من الأزمات التى حدثت بفعل التدخلات الخارجية، ويتم تناول النطاق الموضوعي في ضوء الموضوعات التالية:

أ- تطرقت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي.

ب- التعرف على المصالح المصرية في منطقة القرن الأفريقي في ظل البيئة العالمية المتغيرة.

ج- تطرقت الدراسة إلى تحليل خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي.

٢- المجال الزمني:

تم تحديد المدي الزمني اعتباراً من ٢٠١١م، وحتي فترة إعداد هذه الدراسة؛ حيث شهدت هذه الفترة العديد من التطورات في التوازنات المصرية على المستوى الإقليمي والأفريقي.

سادساً: الدراسات السابقة:

لقد حرص الباحث على ألا يكون موضوع الدراسة ضرباً من التكرار؛ حيث كان هنالك استفادة فى هذه الدراسة من الدراسات السابقة بما يمكن تسميته بـ: " التراكم العلمي"، نتيجة للإسهامات التي قام بها عدد كبير من الباحثين الذين تصدوا لدراسة التوازن الاستراتيجي المصري، أو لأحد ظواهره، وبالتالي فإن الدراسة ما لم تكن تتم على هذا النحو إلا بعد قراءة الدراسات السابقة، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

استهدفت دراسة "حمدى عبد الرحمن حسن، ٢٠٠٢"، توضيح دور السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي؛ حيث تناولت الأوضاع الداخلية والخارجية السودانية، ودورها في إحداث التوازن الاقليمي في منطقة القرن الأفريقي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج التحليل النسقي، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على

الملامح العامة للدور السوداني في إحداث التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي.

كما استهدفت أيضاً دراسة " حمدى عبد الرحمن حسن، ٢٠٠٩"، دراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي؛ حيث تناولت الدراسة تأثيرات الحرب الباردة وما بعدها، وما شكله التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الأفريقي، واستخدمت الدراسة المنهج المنهج الوصفي، ومنهج التحليل النسقي. وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية، هو التعرف على الأسباب التى أدت إلى التدخلات الخارجية في القرن الأفريقي بما يخدم الدراسة الحالية في توضيح أثر ذلك على التوزان الاستراتيجي.

وتناولت أيضاً دراسة "عبد المنعم محمد عبد المنعم"، ٢٠١١، القرارات الاستراتيجية للدول الإقليمية والتكتلية وانعكاساتها المباشرة على التوازن الاستراتيجى للقوى الإقليمية، وعلى مصالح الدول الحيوية وأيضاً على السياسية الخارجية للدول. وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية، توضيح أثر القرارات الاستراتيجية للدول الاقليمية والتكتلية على التوازن الاستراتيجي للمنطقة.

كما تناولت دراسة "عاصم فتح الرحمن،٢٠١٢"، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي، والتي تشهد صراعات سياسية فى بيئتها الداخلية، بالإضافة إلى استهدافها خارجياً وإقليمياً ودولياً، مما جعل المنطقة تعيش فى ديمومة تغير موازين القوة، واستخدمت الدراسة منهج التحليل النسقي والمنهج التاريخي، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية، التعرف على الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقى بما يفيد فى دراسة التوازن الاستراتيجى.

سابعاً : الإطار المنهجى للدراسة:

تستخدم الدراسة تطبيق منهج بحثي وفقاً للهدف الأساسي الذي تسعى إليه؛ حيث استخدمت أكثر من منهج، فقد استخدمت المدخل التاريخى، وأمكن الاستفادة من المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر: الطبيعية، والاجتماعية، والدراسات الوصفية والسياسية، كما أمكن أيضاً الاستفادة من منهج التحليل النسقي، ومنهج دراسة الحالة.

ثامناً: أقسام الدراسة:

ولما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسى مفاده: "ما هى بنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي؟، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة تشتمل الدراسة

فضلاً عن المقدمة العامة: ثلاثة محاور رئيسية، ويلحق بهم خاتمة حول نتائج الدراسة، وأهم التوصيات تمثلت في:

المحور الأول: التحليل النظري لمفهوم وأبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي.

المحور الثاني: المصالح المصرية في القرن الأفريقي في سياق متغير.

المحور الثاث: خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي.

ثم تأتي الخاتمة: لتدور حول أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وفي ضوء ما سبق ولتوضيح بنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي يتم تناول المحاور التالية:

المحور الأول: التحليل النظري لمفهوم وأبعاد وعناصر التوازن الاستراتيجي

يعد الحديث عن موضوع التوازن الاستراتيجى من أهم الموضوعات التى شغلت فكر العديد من الباحثين فى مجال العلوم السياسية عامة، والعلاقات الدولية خاصة، واستحوذت على اهتمام الباحثين والمفكرين، وذلك نظراً لما تتمتع به المنطقة العربية والإفريقية من إمكانات وقدرات ذات تأثير كبير على المصالح الاستراتيجية الدولية ومن ثم التوازنات الدولية، ولهذا فقد تناولت الدراسة التحليل النظرى للتوازن الاستراتيجى من أجل تقديم تصور عام عن التوازن الاستراتيجى، لتبيان تأثير طبيعة التوازن الاستراتيجى اللإقليمى فى منطقة القرن الأفريقى بالتوازن الدولى، وذلك من منطلق أن الصيغ التوازنية الإقليمية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن التوازن الدولي (فراس أحمد، مرجع سابق، ص٩).

ولقد دخلت كلاً منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة القرن الإفريقى فى عام ٢٠١١م مرحلة جديدة؛ إذ أحدثت – ما أطلق عليها: ثورات "الربيع العربي" – تغيرات في موزاين القوى الإقليمية بحيث لم تعد مقتصرة على التغير السياسى فقط؛ بل امتدت لتشمل تغيرات جيواستراتيجية في المنطقة مما قد يؤثر على "التوازن الاستراتيجى" بالمنطقة، ويعود هذا التغير في موازين القوى الإقليمية إلى أسباب عديدة جاء منها على سبيل المثال لا الحصر تشابه الأنماط السياسية والايديولوجية لما أطلق عليها دول "ما بعد الربيع العربي"، فضلاً عن ذلك التدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية والإفريقية؛ مما سبب ارباكاً سياسياً وأمنياً وعسكرياً على المستوى الجيواستراتيجى للإقليم ككل. كما أثرت على شبكة العلاقات الإقليمية القائمة، وبالتالى لن تكون هذه العلاقة مركزية على الاطلاق، فهناك تفاوت في قوة كل طرف مما يتيح لها التأثير في سلوك الآخرين؛ مما قد يؤثر على علاقات الدول مع بعضها البعض،

والتأثير على مراكز القوى الإقليمية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والجيواستراتيجية (عبد المنعم سعيد، ١٩٩٥، ص٦١).

ويمكن القول بأن التوازن الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي يؤثر ويتأثر بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق سيتم استعراض المفاهيم المختلفة للتوازن الاستراتيجي والأبعاد والعناصر الخاصة به.

١- المقاربه التاريخية لمفهوم التوازن الاستراتيجي:

من المفاهيم الشائعة في مجال العلاقات الدولية، والسياسة الدولية والتي تم تناولها في الأدبيات الاستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل والتقويم، مفهوم التوازن "Balance" الذي نال اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال بما يفوق غيرة من المفاهيم؛ ليس لإرتباطه بمدركات الأمن والاستقرار وتبادل المصالح؛ بل لارتباطة بالرغبه لتحقيق وضع جديد. ويلاحظ أن أصول استخدام هذا المصطلح استراتيجياً تشير إلى استعارته من العلوم الطبيعية التي استخدمها القادة الاستراتجيين الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية ولتوظيفه فيما بعد لبناء الأهداف وضمانة الأمن (خضر عطوان، ٢٠١٠، ص٢٨-٣٥).

ولقد تم تطوير مفهوم التوازن الاستراتيجي من قبل القوتين العظميين في سياق الصراع النووي بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة. وكان هذا المفهوم مستوحي في المقام الأول من ظهور الأسلحة النووية، لا سيما إبان الحربين العالميتين والدمار الهائل الذي عانت منه القوى الكبرى. ويلاحظ أن التوازن الاستراتيجي قد اعتمد على ثلاثة مفاهيم متداخلة (W.P.S. Sidhu, 2014):

- تطوير الردع النووي بهدف الحفاظ على سيناريو لا حرب نووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ قبل الحلفاء من القوى العظمى وغيرهم.
- إدارة الردع بين القوى الكبرى وحلفائها من خلال عدد من الاتفاقيات الثنائية التي جاء منها على سبيل المثال: "الاتفاقيات الأمريكية السوفيتية"، أو متعددة الأطراف مثل: "حلف الناتو وحلف وارسو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" أو المؤسسات متعددة الأطراف مثل: "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" بالإضافة إلى الحد من التسلح وحتى نزع السلاح عند الضرورة.

– بناء نظام عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل السلام، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلخ" وجاء ذلك بهدف الحفاظ على نظام الردع النووي والتوازن الاستراتيجي ومنع منافسين جدد من الدخول في هذا المجال.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، بدأ هذا المفهوم التقليدي للاستقرار الاستراتيجي في التآكل بسبب ثلاثة عوامل على الأقل(W.P.S. Sidhu, Op.cit):

- انهيار الاتحاد السوفييتي: ويعني ذلك أن قدرته على مواكبة الولايات المتحدة والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي قد تعرضت لخطر شديد ولم يعد موجود. واقترن ذلك بعدم القدرة على تحويل العلاقة مع روسيا جذرياً من علاقة معادية إلى علاقة شبه حليف، وفي الوقت نفسه، فقد سعت الولايات المتحدة أيضًا إلى تحقيق الأمن المطلق، بدلاً من انعدام الأمن المتبادل، مما زاد من إضعاف الاستقرار الاستراتيجي.
- أدى السعى لتحقيق الأمن المطلق أيضاً إلى قيام الولايات المتحدة، وحلفائها بالتركيز بشكل أكبر على الدفاع بدلاً من الردع. ومن العوامل ذات الصلة تقليص دور الأسلحة النووية، وتعزيز القدرات التقليدية على الترسانة النووية. أصبح هذا ممكناً في نهاية الحرب الباردة بسبب القدرات الفنية والمالية والإدارية.
- أدى ظهور عدد من الدول التي لديها قدرات نووية، لا سيما خارج إطار الشرق والغرب ولا سيما في آسيا "الصين، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الهند، إسرائيل، باكستان"، إلى تحدى المفهوم التقليدي للتوازن الاستراتيجي والاستقرار الاستراتيجي في ثلاث طرق.

ويمكن القول بأن أهمية مفهوم التوازن تنبع من الرغبه في الوصول إلى وضع جديد يتحقق من خلاله الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن، ولقد مر مفهوم التوازن من المنظور السياسي بالكثير من المراحل:

أ- مفهوم التوازن من منظور "توازن القوى التقليدية":

في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ تأسست فكرة التوازن وفي هذه المدة على قاعدة رئيسة مفادها: "العمل باتجاه المنع أو على الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها والرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول الأخرى من أجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن"؛ لذا عرف هذا المفهوم ضمن هذا المعنى، إذ يقول "كولار" بأنه يعني السياسة التي لا يجوز أن تمتلك بموجبها دولة ما، قوى

تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها (باقر كاظم، ٢٠٠٢، ص١٨).

كما يعرفه "شواز نبرغ" بأنه "تعادل أو قدر من الاستقرار فى العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى"(Palmar, Norman and Howard, Parkns, 1957, p243). والتوازن فى مفهومه، هو الحالة المستقرة التى يتحدث عنها الأشخاص دون تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة، وهذه الحالة بالضرورة ليست مثالية دائماً، ولكنها توصى بالاستقرار وعدم التوتر ولكنهم فى كثير من الأحيان وعند تدقيق معانيهم يشيرون إلى ما هو ابعد من الاستقرار المعتاد إلى الحالة المثالية (تلا فائق، ٢٠٠٣، ص٩). ويعرف التوازن الاستراتيجي، أيضاً بأنه الوضع التي يتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الرئيسية سواء أكان داخل النظام السياسى الدولى أم النظم الفرعية الإقليمية وتأثير ذلك فى بناء العلاقات المتبادلة فيما بينها، الأمر الذى يعنى بأن مفهوم التوازن الاستراتيجى قائم على مجموعة من العناصر الرئيسية: الأول: مجموع القوى الإقليمية أو الدولية، الثانى وجود نوع من الاستقرار النسبى بين هذه القوى، الثالث وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لعناصر قوة الدول الإقليمية أو الدولية (مازن الحديثي، ١٩٩١، ص٢٥٩).

ويمكن القول بأن الفكرة الكامنة وراء مفهوم "توازن القوى فى العلاقات الدولية" ترجع إلى أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو "الصراع" وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما ينبع الجانب الأكبر منه في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك أنه؛ إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فإن هذا المفهوم سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى، واستغلالها وهذا التحدي هو الذى يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق تجميع في محاور وائتلافات قوة مضادة أو بعبارة أخرى فإن محاور القوى المتضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذى يتيح لها مثل هذه السيطرة (إسماعيل مقلد، ١٩٨٧، ص٢٥٦-٢٦٧).

وهناك مجموعة من الشروط التى يجب توافرها فى أي توازن دولي تقليدى ويمكن استعراضها على النحو التالي (إبراهيم أبو خزام، ١٩٦٦، ص٨٢-٨٤):

١. وجود مجموعة من القوى الدولية.

٢. وجود حالة من الاستقرار النسبى بين القوى المتكافئة.
٣. وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفرادات القوة بين القوى الدولية.
٤. وجود آلية أو قواعد للتفاعلات الدولية فى مرحلة التعادل أو التكافؤ.

ب- مفهوم التوازن من منظور "توازن الرعب النووى":

إن نهاية الحرب العالمية الثانية تركت تحولاً ملموساً فى طبيعة استخدام هذا المفهوم فلقد أدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووى ضد اليابان ونجاح الاتحاد السوفيتى فى امتلاكة فيما بعد لم يؤد إلى كسر الاحتكار الأمريكى للسلاح النووى حسب؛ بل وكذلك أن يتجه (توازن الرعب النووى" ليكون بديلاً عن توازن القوى التقليدي (باقر كاظم، مرجع سابق، ص٢٠-٢١).

ويلاحظ أن توازن الرعب النووى، كان قائماً على أساس التعادل النسبى فى الكم والنوع وهو قائم على فكرة رئيسية مفادها "أن الردع النووى والذى يعد من الظواهر المهمة للحرب الباردة فالتطور النووى الذى أصاب أسلحة الدمار الشامل جعل التطلع نحو منع الحرب بديلاً للقوى العسكرية هدفاً رئيسياً للقوى النووية، لهذا كان الردع مفهوم ملازم للحرب الباردة (إسماعيل مقلد، ١٩٨٥، ص١٦٠).

ج- المفهوم المعاصر للتوازن:

ويفيد هذا المفهوم بالتوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة المتاحة والتى تتمثل فى القوة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ عن ذلك نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، وتؤدى هذه التحالفات إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب (إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧).

ويمكن القول بأن المفهومين المتميزين لظاهرة التوازن الدولي يتمثلان بالمفهوم التقليدي، والمفهوم المعاصر، فالمفهوم التقليدي يؤكد التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد حرية واستغلال بعضها الآخر ويدفعها لمواجهة القوة بمثلها عن طريق التجميع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه.

د- التوازن الاستراتيجي الإقليمي:

وهو ما يطلق عليه بالتوازن الفرعى وهو شكل من أشكال التوازن الذى يتكون داخل الأطر الجغرافية المحدودة والتى تجمع مجموعة من الدول تدخل فيما بينها فى علاقات تتسم بالصراع على السيطرة، والنفوذ فى هذا الإطار الجغرافى المحدود وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولاً محدودة تصل مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة، مما يؤدى إلى قيام توازن قوى محلية يتحكم فى سلوك الدولة ويضبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجرى التنافس بين أقطابه أيضاً بالأساليب السلمية وقد ينتهى بالحروب مثله فى ذلك مثل توازن القوى الدولي (إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص٢٥٤-٢٥٥).

ويلاحظ أن فكرة التوازن فى إطار النظام العالمي تنطبق على تحليل التوازن الإقليمي إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف بين الأثنين التي تتمثل بصورة أساسية في تحديد التوازن الإقليمي داخل نطاق أحد النظم الإقليمية أو النظم الدولية الفرعية مثل: القرن الأفريقي، والشرق الأوسط، كما يقتصر مفهوم التوازن الإقليمي على علاقة الصراع التقليدي بين قوتين متجاورتين جغرافياً ومن أمثلة ذلك الصين والهند أو كوريا الشمالية والجنوبية، وإذا كان مفهوم القوة في إطار نظرية التوازن الدولي نعني به جميع قدرات الدولة بما فيها الاقتصادية والجغرافية والعسكرية والمعنوية فانا نجد أن التوازنات الإقليمية تقتصر على القوة العسكرية وحدها الأمر الذى يسوغ فيما يتفق عليه علماء العلاقات الدولية تسميتها بالتوازنات العسكرية الإقليمية بدلاً من التوازنات الإقليمية غير أنه تجدر الإشارة إلى هذا المفهوم للتوازن الإقليمي يعد مفهوماً تقليدياً وليس حديثاً ((إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص٦٠-٦١).

٢- عناصر وأبعاد التوازن الاستراتيجي:

أ- البعد البنائي:

ويقصد به القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية، وهى عناصر القوة الشاملة القومية للدولة أو لمجموعة دول. وقد عرف علماء الجيوبوليتيك مفهوم القوة أنه مرادف للسيطرة. وقد أسهم راتزل فى ظهور الجيوبوليتيكا العضوية؛ حيث يرى أن الدولة تحتاج القوة للنمو والتطور أو القوى الشاملة للقوى الفعلة في منطقة اقليمية معينه سواء من داخلها أو خارجها (قدري إسماعيل، ٢٠٠٤، ص٥٠).

ب- البعد السلوكي:

ويتمثل في مدى مرونة وحركية التفاعلات الدولية بين القوى الفاعلة في هذه المنطقة الإقليمية سواء الخارجية التي تتمثل في صور تدخلات القوى العظمى والكبرى أو القوى الإقليمية من داخل المنطقة (الإرتباط أو الاعتماد المتبادل) (قدري إسماعيل، مرجع سابق، ص٥١).

ج- البعد القيمي:

يتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة أو الدول للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة أو الدول لهذا الشكل من التوازن. وتدرك القيادات للدول طبيعة التوازن الموجود حولها، من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملاءمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع فى الحسبان دائماً القوة القومية والأهداف القومية والرؤية المستقبلية والاستراتيجية للقوى المضادة (قدري إسماعيل، مرجع سابق، ص٩٠).

ويوضح الشكل رقم (١) عناصر وأبعاد ومكونات التوازنات:

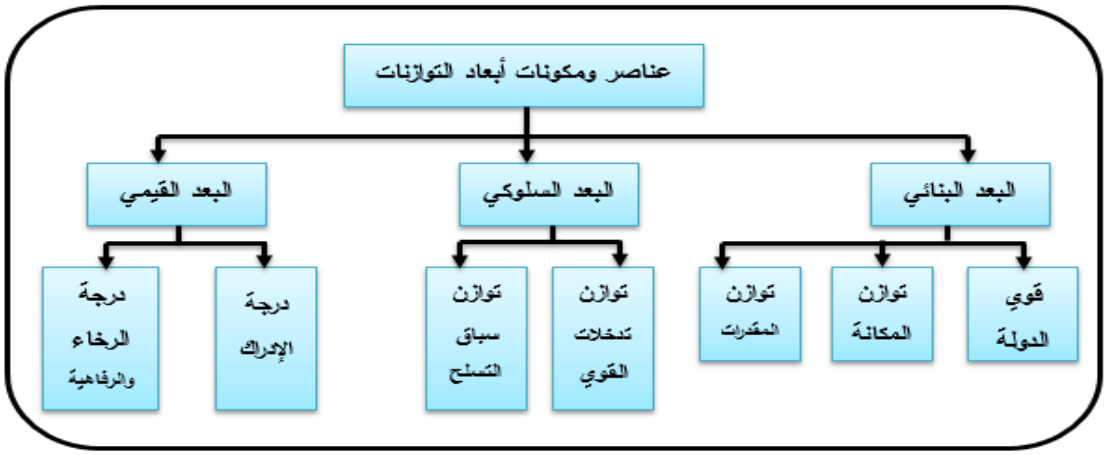

المصدر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec05.doc_cvt.htm

٣- استراتيجيات التوازن (قدري إسماعيل، مرجع سابق، ص١١٠-١١٥):

أ- الاستراتيجية غير المباشرة: وتعني هذه الاستراتيجية تفادي الدخول في مواجهات مع العدو، وانتظار لظروف أكثر ملائمة من حيث تحقيق التفوق.

ب- الاستراتيجية النووية: وظهرت هذه الاستراتيجية نتيجة امتلاك القوى الكبرى في المجتمع الدولي للأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وتستمد هذه الاستراتيجية مقوماتها من تحقيق الهدف من الاستخدام الأول، ثم حدوث تغير نتيجة التطور إلى تحقيق الهدف المؤكد من الاستخدام الثاني. ونتيجة لاتساع الفجوة بين الإمكانيات النووية للقوى العظمى

في المجتمع الدولي، أدى إلى صعوبة متناهية لاحتمال استخدام الأسلحة النووية في الوصول إلى حلول للصراعات القائمة.

ج- الاستراتيجية البحرية: ويرى "بيتر جريتون" أن الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو ضمان استخدام البحار لتنفيذ أهداف الدولة دون جعل الخصم من الاستفادة منها في الوقت نفسة.

د- الاستراتيجية الجوية: وتعد الخصائص الجيواستراتيجية للدولة من العوامل المؤثرة على فرص إدارة استراتيجية جوية ناجحة.

هـ- استراتيجية الانتقام الشامل: وتعود هذه الاستراتيجية إلى "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكى في بداية الخمسينيات، وقام بإعدادها لتصحيح الأخطاء التي حدثت نتيجة تطبيق سياسات سابقة ضد الاتحاد السوفيتي.

و- استراتيجية الاستجابة المرنه: وتعود هذه الاستراتيجية "لماكسويل تيلور"؛ حيث قام ببلورة هذه الاستراتيجية منذ الستينات، وكان الدافع وراء هذه الاستراتيجية هو توفير قدر من الحركة والمرونة البلوماسية في مختلف النزاعات من تطور المقدرة العسكرية بما يكفل مواجهة التحديات؛ لذا لابد من تنوع وسائل الردع. وتم تطوير هذه الاستراتيجية عام ١٩٨٠، بما عرفت باستراتيجية التصدي الشامل، وقد حدث هذا التحول الانتقالي نتيجة بعض المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي بدأت تفرض نفسها وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على مبادئ أساسية:

- الكفاية الاستراتيجية: بمعنى حيازة قوات قادرة على العمل تحت مختلف الظروف.
- اختيار الهدف: ويعنى تحديد شكل العمل ونوع الأهداف المطلوبة.

المحور الثاني: المصالح المصرية في القرن الأفريقي في سياق متغير

لقد تبنت بعض القوى الدولية والإقليمية سياسات جديدة تجاه منطقة القرن الأفريقي يتم بمقتضاها دعم وتقوية وجودها فيه، وضمن هذا الإطار الاستراتيجي أصبح القرن الأفريقي أحد المناطق الهامه التي عزّزت هذه القوى وجودها فيها، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التجارية والتبادلات على المستوى السياسي والدبلوماسي مع دول المنطقة، وكان الحد الفاصل الحقيقي للانفتاح على القرن الأفريقي التدخلات الدولية والتي تمثلت في التدخلات الأمريكية، والروسية والصينية، والتي تمثلت في صورة العلاقات الثنائية الجيدة لكل دولة من هذه الدول مع بعض دول القرن الأفريقي بصفة عامة، وإن كانت على درجات متفاوتة، واتخذت هذه العلاقات مدخلاً للقوى الدولية آخذه فى الاعتبار الظروف والأوضاع السياسية

والاجتماعية لكل بلد على حده؛ هذا بالإضافة إلى تغير المصالح الآنية بتقلب المناخ السياسى، ومقدار حجم التهديدات الناجمة عن مشكلات الفقر وضعف الدولة على نحو يجعلها مهيأة لظهور فواعل غير رسمية جديدة بالمنطقة (سامي أحمد، ٢٠١١، ص١٣٤-١٤٠). وعلى المستوي الإقليمي مَثل انفتاح القوى الإقليمية مثل: إيران وتركيا وإسرائيل على القرن الأفريقي أحد السياسات الجديدة أيضاً تجاه المنطقة؛ حيث ازداد التواجد التركي في الصومال منذ عام ٢٠١١م، كما أعطت إيران نموذج تنموي بديل للنموذج الغربي، كما أكدت رفضها وجود طريق محدد للتنمية يرتبط بالنموذج الغربي الرأسمالى، وأنها تمثل نموذجاً تنموياً فريداً، ويسعى بشكل دؤوب ومستمر لتحقيق التنمية بالاعتماد على المقدرات القومية، والشباب الأكفاء في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية (محمود عيسي، ٢٠١٨، ص٦٦). ومنذ ذلك الحين أصبحت منطقة القرن الأفريقي محور الاستراتيجية الإيرانية والتركية في أفريقيا، فبعد تطبيق تركيا سياسة القوة الناعمة التي استخدمتها وتمثلت في غطاءها الإنساني، دعمت كلاً من تركيا وإيران العملية المعقدة لبناء الدولة والمؤسسات، من خلال التركيز على القطاع الأمني. ولا يخفي أن تغيير أنماط الأمن الإقليمي في الفترة بين عامي ٢٠١٥، ٢٠١٧م، بسبب الصراع في اليمن كان له عظيم الأثر على طبيعة الوجود التركي والإيراني في المنطقة، والذي اتخذ بعدًا أمنيًّا أكبر بعد قرار فتح قاعدة تركيا العسكرية في مقديشو، والتي تعد أكبر قاعدة تركية في الخارج، ولا شك أن هذا الوجود العسكري التركي في المنطقة يشكِّل تهديدًا محتملًا لمصالح الدول الإقليمية؛ حيث ترافق ذلك افتتاح قاعدة التدريب العسكرية التركية في مقديشو مع خطط لإنشاء قاعدة بحرية أمامية في سواكن السودانية، التي تمتلك أهمية استراتيجية للسيطرة على البحر الأحمر (حمدي حسن، ٢٠٢١، ص٢).

ويمكن القول بأن التوجهات الإقليمية والتحديات الكبري التي واجهة دول منطقة القرن الأفريقي قد أثرت على هيكل التوازن الاستراتيجي بمنطقة القرن الأفريقي.

ولقد أسهمت هذه التحديات الكبرى في العمل من أجل بناء رؤية استراتيجية مصرية بعيدة المدى للتعامل مع قضايا الواقع المتحول والمعقد في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل؛ حيث قادت القيادة السياسية على مدار السنوات الماضية عمليات متوازية لإعادة رسم خريطة وحدود الدور المصري في مناطق الجوار الأربع الكبرى، بما يحافظ على دور ومكانة مصر المركزية في سياق إقليمها الجيوستراتيجي. اتضح ذلك في قدرتها على فرض صياغات أمنية جديدة في منطقة شرق المتوسط، وإعادة الهدوء والاستقرار للجبهة الليبية، والدور الحاسم في فرض

السلام والاستقرار على الجبهة الفلسطينية في غزة، ولعل هذه الأدوار الإقليمية الكبرى قد فرضت على القوى الدولية حتمية التعامل مع مصر باعتبارها شريكًا استراتيجيًّا لا يمكن الاستغناء عنه، ويمكن إبراز أهم معالم الصعود المصري في القرن الأفريقي في الجوانب الآتية(حمدي حسن، مرجع سابق، ص٣-٥):

أولًا: الجهود السياسية والدبلوماسية:

تشكل زيارة القيادة السياسية إلى جيبوتي، في ٢٧ مايو ٢٠٢١، علامة فارقة في تاريخ التفاعلات المصرية بمنطقة القرن الأفريقي؛ إذ إنها الزيارة الأولى من نوعها لدولة جيبوتي منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٧، وعلى أية حال لا يمكن النظر إلى هذه الزيارة بمعزل عن عمليات إعادة الهندسة الاستراتيجية للمنطقة، بهدف استعادة التأثير والنفوذ المصري فيها، نظرًا لأنها تمثِّل ساحة خلفية لمصر من أجل إدارة الموارد المحتملة على طول نهر النيل، والتجارة الدولية في الممر المائي المؤدي إلى قناة السويس. ولعل أحد الأهداف المصرية الكبرى التي تكمن خلف هذه الحركة الواعية الجديدة يتمثّل في إقامة علاقات سياسية على أعلى المستويات، وإعادة تشكيل صورة الجمهورية المصرية "الجديدة" في أعين دول الجوار الجنوبي والشرقي.

ثانيًا: الاتفاقات والصياغات الأمنية الجديدة:

إلى جانب الجهود السياسية والدبلوماسية لمصر، حرصت القيادة السياسية المصرية على توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني مع عدد من دول المنطقة وحوض النيل، تشمل: أوغندا وكينيا وبوروندي والسودان، بالإضافة إلى جيبوتي، كما شاركت كل من مصر والسودان في تدريبات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم "حماة النيل" بمشاركة القوات البرية والبحرية والجوية من البلدين، ويهدف برنامج "حماة النيل" إلى تبادل الخبرات العسكرية، وتعزيز التعاون، وتوحيد أساليب العمل للتصدي للتهديدات المتوقعة للبلدين.

ثالثًا: أمن باب المندب والبحر الأحمر:

استندت مصر في حركتها الأمنية إلى إطار العمل الذي قدّمه مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي أصبحت مصر عضوًا فيه رسميًّا في نوفمبر ٢٠٢٠، وقد وقّع على الميثاق وزراء خارجية جيبوتي ومصر وإريتريا والأردن والسعودية والصومال والسودان واليمن، في يناير ٢٠٢٠، إلى جانب ذلك، فإن السياسة الخارجية لمصر في القرن الأفريقي تتعلق أيضًا بإعادة ترتيبات الوجود الأمني عند باب المندب –المضيق المؤدي إلى البحر الأحمر وقناة السويس.

المحور الثالث: خريطة وحدود الدور الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي.

لقد كان للتحديات الكبرى التي مرت بها منطقة القرن الأفريقي؛ أن جعلت الدولة المصرية تعمل على بناء رؤية استراتيجية مصرية بعيدة المدى للتعامل مع قضايا الواقع المتحول، والمعقد في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، ولقد قادت الدولة المصرية على مدار السنوات السبع الماضية عمليات متوازية لإعادة رسم خريطة وحدود الدور المصري في مناطق الجوار الأربع الكبرى، بما يحافظ على دور ومكانة مصر المركزية في سياق إقليمها الجيوستراتيجي. ويظهر ذلك من خلال قدرتها على فرض صياغات أمنية جديدة في منطقة القرن الأفريقي، ومنطقة الشرق الأوسط، وإعادة الهدوء والاستقرار للجبهة الليبية، والدور الحاسم في فرض السلالم والاستقرار على الجبهة الفلسطينية في غزة، ولعل هذه الأدوار الإقليمية الكبرى قد فرضت على الإدارة الأمريكية حتمية التعامل مع مصر باعتبارها شريكًا استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه، ويمكن إبراز أهم ملامح التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي في الجوانب الأربعة الآتية(حمدي حسن، مرجع سابق، ص٤).

١- الهندسة الاستراتيجية وإعادة الصياغة الجيوسياسية لمنطقة القرن الأفريقي:

شهدت السياسة الخارجية لمصر، خلال الفترة الأخيرة توجهًا قويًا ناحية القارة الأفريقية بصفة عامة والقرن الأفريقي بصفة خاصة، لتؤكد مصر رغبتها في علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل في كل المجالات، مع مختلف أقاليم القارة الأفريقية، وليس دول حوض النيل فقط، واتضح ذلك من الزيارات المتعددة، التي قامت بها القيادة السياسية إلى الدول الأفريقية في شمال وجنوب وشرق وغرب القارة، وكذلك من المشروعات التنموية التي تنفذها مصر حاليا في أكثر من دولة أفريقية. وبدا هذا التحرك تجاه القارة الأفريقية بداية من عام ٢٠١٤م، متمثلاً في حضور قمة الاتحاد الأفريقي في "مالابو" بغينيا الاستوائية، التى انعقدت في ٢٦ يونيو ٢٠١٤، وذلك بعد أن نجحت الدبلوماسية المصرية في إنهاء قرار الاتحاد الأفريقي الخاص بتعليق أنشطة مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لتكون نقطة انطلاق مهمة للتواجد الدبلوماسي المصري على الساحة الأفريقية، بعد فترة من الفتور في العلاقات المصرية – الأفريقية (نرمين توفيق، ٢٠٢٢).

ويمكن القول بأن هذه التحركات تمثل الهندسة الاستراتيجية المصرية في إعادة الصياغة الجيوسياسية للمنطقة، كما جاءت هذه التحركات أيضاً ترسيخًا للحرص المصرى، على إعلاء شأن الإنتماء المصري للقارة الأفريقية، والاستفادة المتبادلة من إمكانات القارة الأفريقية التى

تملك موارد طبيعية وبشرية هائلة، ولوقف محاولات بعض الدول استهداف الأمن المصرى من ناحية الجنوب، وتكوين رأى عام أفريقي مساند لمصر فى قضية سد النهضة.

ولقد تمثلت الهندسة الاستراتيجية المصرية في إعادة الصياغة الجيوسياسية للمنطقة، وفقاً لما نشرته الهيئة العامة للاستعلامات عن ملامح سياسة مصر، تجاه القرن الأفريقي، والتى تعكس أهمية البعد الأفريقى فى السياسة الخارجية لمصر، على هذا النحو (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩):

- الانفتاح المصرى على القارة الأفريقية، وحرصها الدائم على مواصلة تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية فى كل المجالات، وتكثيف التواصل والتنسيق مع الدول الأفريقية، بما يرسخ مكانة قارة أفريقيا، كأحد أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية.
- إعلاء شأن الانتماء المصرى الأفريقي، والاعتزاز بالهوية الأفريقية، انطلاقًا من أن انتماء مصر لمحيطها الإفريقى، يعد مكونا رئيسيا من مكونات الهوية المصرية على مر العصور، وعنصرًا محوريًا فى تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية، وهو الأمر الذى أكدته نصوص وديباجة دستور ٢٠١٤م(نرمين توفيق، مرجع سابق).
- الإعلاء عن المبادئ التعاونية الإقليمية، وتبنى مصر دور فاعل فى مجال التنمية البشرية والاقتصادية؛ بحيث يمكن القول أن شعار "الأمن والتنمية والتكامل الإقليمي" أصبح إحدى الرسائل المصرية لدول القارة من ناحية، والمنهج المصرى فى المحافل الدولية من ناحية أخرى.
- أكدت مقدمة كتاب "مصر في أفريقيا" أن انتماء مصر لمحيطها الأفريقي، يتجاوز الأبعاد الجغرافية والتاريخية التقليدية؛ حيث يعد هذا الانتماء مكوناً رئيسياً من مكونات "الهوية" المصرية على مر العصور، وعنصراً محورياً في تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية. كما يمثل التعدد والتنوع في الروابط الخاصة بالعلاقات المصرية بمحيطها الأفريقي على المستويات الثقافية والإعلامية والدينية، منظومة الوحدة الحضارية (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).
- تعدد المحاور والدوائر الخاصة بالتحرك المصرى على الصعيد القاري: منطقة القرن الأفريقي، شرق أفريقيا، دول حوض النيل، دول وسط أفريقيا، دول الجنوب الأفريقي، دول غرب أفريقيا، وهو أمر أكدته زيارات الرئيس المتعددة للدول الأفريقية(نرمين توفيق، مرجع سابق).

- تبنى السياسة المصرية لمبدأ "المكسب للجميع"، خصوصا فيما يتعلق بالرؤية المصرية لتنمية دول حوض النيل والتي تنتمي أغلب دولها لمنطقة القرن الأفريقي، وهو الأمر الذى اكدته القيادة السياسية أمام قمة دول حوض النيل فى عنتيبي، فى يونيو ٢٠١٧، بقوله: "إن نهر النيل يجمعنا ولا يفرقنا، وإن مصلحتنا المشتركة فى الاستفادة من مواردنا الطبيعية والبشرية لبناء وتطوير مجتمعاتنا، أعظم وأكثر أهمية بكثير من أى اختلافات، قيدت مواقفنا وكبلت طاقاتنا على مدار عقود طويلة.. إن دول حوض النيل فى أمس الحاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى، لمتابعة التعاون المشترك من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية تعمل على توفير حياة لائقة لشعوبها"، فمصر ترى أن نهر النيل يعد محورا أساسيا فى العلاقات المصرية – الأفريقية، وتؤكد دائما أن النيل هو سبيل للتعاون بين الدول الأفريقية ودعم التنمية، وليس سبيلا للصراع (نرمين توفيق، مرجع سابق).
- تعزيز دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، كآلية مصرية – أفريقية لدعم القدرات البشرية فى أفريقيا، خصوصاً من خلال إيفاد الخبراء المصريين، واستقبال العديد من المتخصصين الأفارقة للتدريب فى مصر فى مجالات: التعاون القضائي، التعاون الشرطي، التعليم، المساعدات الطبية، المساعدات الغذائية، دورات للدبلوماسيين الأفارقة، التعاون والتدريب الإعلامي(المرجع السابق).
- الدعم المصرى للأجندة الخمسينية للقارة الأفريقية، والمعروفة باسم "أجندة ٢٠٦٣"؛ حيث أكدت القيادة السياسية، أن "أجندة ٢٠٦٣ تجسد آمالنا الأفريقية، فى تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية التى يستحقها مواطنونا، فضلًا عن دعم جهودنا الرامية لتعزيز الاستقرار السياسى والأمنى فى دولنا"؛ حيث تمثل هذه الأجندة إطارًا استراتيجيًا للتحول الاجتماعي – الاقتصادي بالقارة خلال ٥٠ عامًا؛ حيث تتبنى رؤية جديدة للتنمية؛ تعزز من قدرة الأفارقة على استخدام الموارد المتوافرة بشكل كامل وفعال لتنميتها، وتتضمن مبادرة الـ٥٠ عامًا العديد من الأهداف، إلا أن الهدف الرئيسي لها هو: " أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام، وأفريقيا يقودها ويديرها مواطنوها، وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية".وتتمثل أجندة التنمية الأفريقية في سبعة محاور رئيسية تُعبر عن تطلع القارة الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، وصولا بأفريقيا باعتبارها لاعب وشريك عالمي قوي وذي نفوذ. ولقد أكدت مصر في أكثر من مناسبة قارية ودولية على أهمية أجندة ٢٠٦٣، في دعم وتنمية القارة الأفريقية في العديد من القطاعات أبرزها قطاعات البنية التحتية والطاقة والمنطقة التجارية الحرة الأفريقية.. علاوة على رؤية مصر لقارة أفريقية خالية من النزاعات..كما تعمل مصر على

تقديم الدعم للدول الأفريقية من أجل مساعدتها لتحقيق خطط التنمية المستهدفة في إطار أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م(الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).

ويمكن القول بأن الأجندة المصرية للتنمية الوطنية ٢٠٣٠م، توافق رؤيتها مع أهداف وطموحات أجندة القارة الأفريقية ٢٠٦٣م، وعلى وجه الخصوص مجالات تمكين المرأة ودعم الشباب.

كما أن المتمعن في الزيارات التي تقوم بها الدولة المصرية لمنطقة القرن الأفريقي يلاحظ أن أحد الأهداف المصرية الكبرى التي تكمن خلف هذه الزيارات الواعية الجديدة يتمثّل في حرص الدولة المصرية على إقامة علاقات سياسية على أعلى المستويات، وإعادة تشكيل صورة الجمهورية المصرية "الجديدة" في أعين دول الجوار الجنوبي والشرقي، وتبديد المغالطات التي بثتها أجهزة الدعاية الأثيوبية عبر سنوات طويلة. ويمكن القول بأن الدور المصري في القرن الأفريقي يهدف إلى إعادة تشكيل وضعها الجيوسياسي، وتعزيز الوجود السياسي والعسكري في المنطقة، وتعزيز نفسها كجهة فاعلة ومؤثرة في إدارة الأزمات والصراعات الإقليمية.

٢- إدارة مخاطر القرن الأفريقى وتأثيراته الأمنية على أمن باب المندب والبحر الأحمر.

ان عامل أمن القرن الأفريقى والذى تمثل فى الأهمية الجيواستراتيجية، ما هو إلا تجسيداً وامتداداً واضحاً للتحديث الدائم لنظرية "ماهان" للقوة البحرية، والتى تأسست عليها نظرية الشرق الأوسط، والتى أكد من خلالها "أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم نفسه". وقد ازداد الأمر تأكداً بعد اطلاق مصطلح القرن الأفريقى الكبير، وهو مصطلح استعمارى النشأة، سياسى وجيوبوليتكى الاستخدام، شأنه شأن مصطلح الشرق الأوسط الكبير، الذى يتحدد وفقاً لاستراتيجيات ومصالح القوى الكبرى. ولقد امتدت خرائط التقسيم الشرق أوسطية على المدار التاريخى لتشمل معابر ومحيطات وبحار تقع في النطاق الجغرافى للقرن الأفريقى؛ حيث تشرف على أكثر المسطحات المائية أهمية بالتكامل مع المنطقة العربية، والتى تمثلت فى كلاً من: "البحر الأحمر- الخليج العربى- بحر العرب- مضيق باب المندب"، هذا إلى جانب نهر النيل وامتداده فيما بين دول المنابع، والتى تقع فى القرن الأفريقى ودولة المصب(Steven Walt, 2022).

وفى ظل تصاعد جدلية الدوائر السياسية والفكرية حول تراجع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، بسبب توابع الربيع العربى، ومخطط تغيير ملامحها إلى الشرق الأوسط الجديد دفع ذلك بالقوى الفاعلة للاستناد إلى هذه المتغيرات لتدعيم مصالحها والبحث عن موقع قدم

ثابت لكل منها داخل هذا الإقليم أو فى جواره الجغرافى(Steven Walt, Op.cit). وهذا ما يفسر أسباب التدافع الدولي نحو القرن الأفريقي (نضال حقار، ٢٠١٢، ص٦٢).

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي للقوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية صاحبة المصلحة، عدم السيطرة الإقليمية على منطقة القرن الأفريقي، لما يمثله ذلك من إضافة لقوة القوى الإقليمية وزيادة في أوزانها النسبية.

ولقد استندت الدولة المصرية في حركتها الأمنية في القرن الأفريقي إلى إطار العمل الذي قدّمه مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي أصبحت مصر عضوًا فيه رسميًّا في نوفمبر ٢٠٢٠م، وقد وقّع على الميثاق وزراء خارجية جيبوتي ومصر وإريتريا والأردن والسعودية والصومال والسودان واليمن، في يناير ٢٠٢٠م، إلى جانب ذلك، فإن السياسة الخارجية لمصر في القرن الأفريقي تتعلق أيضًا بإعادة ترتيبات الوجود الأمني عند باب المندب –المضيق المؤدي إلى البحر الأحمر وقناة السويس–؛ حيث تزايدت مخاوف مصر من الوجود المتزايد للقوى الأجنبية، ولا شك أن الوجود المصري في المنطقة سوف يمكِّن مصر من التنسيق والتعاون مع القوى الدولية التي تحاول توسيع دائرة وجودها ونفوذها في المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين، كما أن هذا التعاون يمكن أن يتخذ شكل اتفاقيات للتجارة، ومكافحة الإرهاب، أو السيطرة على الهجرة غير النظامية، وفي السياق نفسه سوف يمكن لمصر من خلال هذا الوجود والحركة الفاعلة أن تواجه؛ كل التحديات التي تواجه نفوذها الإقليمي قبل اللاعبين الإقليميين الآخرين الذين يتمتعون جميعًا بوجود قوي في دولة واحدة على الأقل في منطقة القرن الأفريقي (حمدي حسن، مرجع سابق).

وخلاصة القول في ضوء التحركات المصرية في القارة الأفريقية عامة، القرن الأفريقي خاصة يؤكد الدور المصري لإعادة التوازن الاستراتيجي للمنطقة بما يخدم المصالح الإقليمية والمصرية، كما أننا أمام إعادة رسم خريطة التفاعلات الاستراتيجية في المنطقة الأوسع التي تشمل حوض النيل وشرق المتوسط والشرق الأوسط، بما يعني أن التحالفات المصرية الجديدة، ليست قاصرة على مجرد السعي لحل لأزمة سد النهضة، وإنما هي أعمق وأبعد من ذلك؛ حيث تهدف إلى حماية مصالح الدولة المصرية، وتوجهها جنوبًا، ولاسيما الدفاع عن أمنها المائي، ليس فقط على مستوي نهر النيل وإنما يمتد ليشمل الأمن المائي في البحر الأحمر وقناة السويس؛ بل والأكثر من ذلك حماية الدولة السودانية، ومصالحها الاقتصادية والثقافية الأخرى، ففي الوقت الذي تشجع فيه القوى الإقليمية الأخرى، مثل أثيوبيا وتركيا وإيران، على نشر الفكر

الصراعي وعدم الاستقرار، كانت مصر الناهضة تقف عند حدود دورها التقليدي كعامل توازن واستقرار إقليمي واستراتيجي، ولعل ذلك هو الذي أحدث تغيرًا فارقًا في توجهات إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" تجاه مصر، باعتبارها شريكًا استراتيجيًّا موثوقًا به، ويمكن الركون إليه.

كما أن اتجاهات التفاعل المصري مع مسألة أمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر، تتوافق مع تطورات بيئة النظام الدولي، وطبيعة الصراعات المتوقّعة بين الفواعل العالمية في هذه المرحلة، ويمكن القول بأن منطقة البحر الأحمر من المتوقع لها أن تكون أحد ساحات المواجهة العالمية، وذلك يرجع إلى أن هناك تحالفًا يتبلور بين الصين وروسيا ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بما يبشر بانتقال الحرب الأوكرانية إلى منطقة القرن الأفريقي، وذلك بعد أن فشل الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في تفعيل رؤيته بشأن محاولة تحييد روسيا، وذلك بضغوط من الإدارة الأمريكية المتأثرة بصراعات الحرب الباردة.

ومن المرجَّح أن تشكِّل البيئة الراهنة للنظام الدولي فرصة مناسبة لزيادة التوازن الاستراتيجي الإقليمي المصري؛ إذ أن طبيعة التقاطعات في المصالح بين الولايات المتحدة من ناحية، وكل من الصين ورسيا من ناحية أخرى يمنح الدولة المصرية البيئة المرنة نسبيًّا لتحقيق نجاحات على مستوي المصالح المصرية في البحر الأحمر، وأهمها حماية أمن قناة السويس، ولعل هذه البيئة المتغيرة كانت سبباً رئيسياً لتطوير القدرات التسليحية للقوات المسلحة المصرية، وتنوع مصادرها في الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى هذه اللحظة، وإذا كانت المعالجات المصرية قد ركزت خال الفترة الماضية على استراتيجيات الردع على الصعيد الأمني، فمن المطلوب خال الفترة القادمة تطوير هذه الاستراتيجية لتنطوي على مكونات ذات طبيعة اقتصادية وتنموية، تأخذ بعين الاعتبار المستجدات المتوقعة خلال العقدين الأخيرين، وذلك في إطار شامل للتعاون مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر، ذلك أن وجود نظام أمني مستقر في منطقة الخليج والبحر الأحمر، أو على الأقل وجود ترتيبات أمنية محددة؛ بات أمرًا ضروريًّا وليس ترفًا سياسيًّا، من خال إنشاء كيان تنظيمي عربي للبحر الأحمر وخليج عدن، وفي أقل التقديرات التنسيق المشترك بين الدول العربية المعنية، بهدف دعم السيطرة الإقليمية العربية على البحر الأحمر.

خاتمة الدراسة:

ويمكن تناول خاتمة الدراسة فى النقاط التالية؛ للإجابة على تساؤل الدراسة الأساسي، وتساؤلاتها الفرعية:

أولاً : نتائج الدراسة:

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع التساؤل الذى تم صياغته لتحقيق أهداف الدراسة وهو:(ما هى بنية التوازن الاستراتيجي المصري في القرن الأفريقي؟) تمثلت في:

- **أن التوازن الاستراتيجي لمنطقة للقرن الأفريقي يؤثر ويتأثر بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي.**
- **أن أهمية مفهوم التوازن تنبع من الرغبة في الوصول إلى وضع جديد يتحقق من خلاله الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن.**
- **أن هناك علاقة طردية بين التوازن الاستراتيجي والأمن الإقليمي.**
- **أن التكوين المعقد الذي يتشكل منه القرن الأفريقي قد كان المحفز الرئيسي للظاهرة الصراعية في المنطقة.**
- **أن الاستقرار والتوازن العالمي مرتبط بالتوازن الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي.**
- **أن التدخلات الخارجية في القرن الأفريقي هى الأكثر تأثيراً في التفاعلات الداخلية في المنطقة.**
- **أن التوجهات الإقليمية قد أثرت على هيكل التوازن الاستراتيجي بالمنطقة.**
- **أن التحركات المصرية في منطقة القرن الأفريقي رسخت الحرص المصري على إعلان شأن الانتماء المصري للقارة الأفريقية.**
- **توافق الأجندة المصرية للتنمية الوطنية ٢٠٣٠م مع رؤية وأهداف الأجندة الأفريقية ٢٠٦٣م.**
- **أن ظهور الدولة المصرية في المحافل الدولية يدل على حجم الثقل الكبير الذي تميزت به الدبلوماسية المصرية.**

ثانياً: توصيات الدراسة فى ضوء النتائج:

وفى إطار ذلك فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات على الدولة اتباعها؛ لتحقيق التوازن الاستراتيجي المصرى في القرن الأفريقي، فى ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٥٠م، تمثلت فى :

١- استمرارية تطوير الدور المصري، وفقاً لمتطلبات التوازن الاستراتيجي، وبما يتسق مع متطلبات المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام الدولي الحالي، وطبقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية وفي مقدمتها الأمن والسلام والاستقرار، ويكون ذلك من خلال:

أ- تنمية القدرة الذاتية ووضع خطة للتنمية الاجتماعية الشاملة، وبناء اقتصاد قوى.

ب- دعم السلام الشامل والعادل فى المنطقة.

ج- السعى الجاد نحو تأسيس تكتل فى مصري – عربي – أفريقي، قائم على التعاون والتكافؤ والاعتماد المتبادل.

٢- ضرورة إحداث التنمية السياسية لسكان المنطقة، ويكون ذلك من خلال:

- التعاون بين حكومات منطقة القرن الأفريقي، ومؤسسات المجتمع المدنى، وتفعيل دور حكومات المنطقة في دعم المناخ السياسي والمؤسسى.

٣- ضرورة الارتباط المكاني الإقليمي القومي من خلال:

أ- الربط بوسائل النقل والمواصلات .

ب- الربط الاجتماعي والثقافي "البعثات للخبرات والفنيين".

﴿ المراجع العربية ﴾

إبراهيم أبو خزام. (١٩٦٦). *"العرب وتوازن القوى فى القرن الحادى عشر والعشرين"*، ط١، (طرابس. المكتبة العالمية).

إسماعيل صبرى عبد الله (دكتور). (١٩٧٧). *"نحو نظام اقتصادى عالمى جديد : دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية"*، ط١، الإصدار الثانى. (القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب).

إسماعيل صبرى مقلد (دكتور). (١٩٨٥). *"الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسة"*. ط٢، (بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية).

إسماعيل صبرى مقلد (دكتور). (١٩٩١). *"العلاقات السياسية الدولية دراسة فى الاصول والنظريات"*. طبعة خاصة. (القاهرة. المكتبة الأكاديمية).

باقر جواد كاظم. (٢٠٠٢). *"التوازن الاستراتيجى فى إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية"*. (العراق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية. ٢٠٠٢).

تلا عاصم فائق. (٢٠٠٣). *"دور القوى الإقليمية الصاعدة فى التوازن الاستراتيجى فى إقليم جنوب أسيا وأفاقه المستقبلية"*. (العراق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية).

حمدى عبد الرحمن حسن. (٢٠٠٢). *"السودان ومستقبل التوازن الإقليمى فى القرن الأفريقى"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. *مجلة السياسية الدولية*. العدد ١٤٧).

حمدى عبد الرحمن حسن (دكتور). (٢٠٠٩). *التنافس الدولى فى القرن الأفريقى"*. (القاهرة،.مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. *مجلة السياسية الدولية*، العدد ١٧٧).

حمدى عبد الرحمن حسن. (٢٠٠٩). *التنافس الدولى فى القرن الأفريقى"*، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، *مجلة السياسية الدولية*، العدد ١٧٧).

حمدى عبد الرحمن حسن. (٢٠١٩). *الصعود المصرى وأمن القرن الأفريقي"*، (القاهرة. مجلس الوزراء. مركز مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٥/٢٧ موقع: DocumentLibrary/https://idsc.gov.eg/

حمد حمدى عبد الرحمن. (٢٠٢١ يونيو). *"الصعود المصرى وأمن القرن الأفريقي"*، (آفاق استراتيجية . العدد ١).

خالد حسين مصلح، وآخرون. (١٩٩٩). *"فى مناهج البحث العلمى وأساليبة"*، (الأردن. دار مجدلاوى للنشر).

خضر عباس عطوان. (٢٠١٠). *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"*. ط١. (عمان. دار أسامة للنشر والتوزيع).

سامى السيد أحمد. (٢٠١١). *"السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقى ما بعد الحرب البادرة: الدور والاستجابة"*، ط١. (أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

عاصم فتح الرحمن. (٢٠١٢). *"تغيير موازين القوى فى القرن الأفريقى"*، (الخرطوم. مركز دراسات المستقبل).

عبد المنعم محمد عبد المنعم. (٢٠١١). *توازن القوى والنموذج المتكامل لصنع القرار الاستراتيجى المصرى"*. (*المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*. جامعة حلوان. كلية التجارة وإدارة الأعمال).

قدرى إسماعيل (دكتور). (٢٠٠٤). *"دراسة فى الجغرافيا السياسية"*، ط١، (الإسكندرية. أليكس لتكنولوجيا المعلومات).

مازن إسماعيل الحديثى. (١٩٩١). *الوسيط فى التنظيم الدول. السياسة الخارجية: دراسة نظرية. ط١*. (بغداد. دار الحكمة، ١٩٩١).

محمد السعيد إدريس. (٢٠١٨). *"تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"*. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية).

محمد السيد سليم (دكتور). (١٩٨٩). *"تحليل السياسة الخارجية"*. (القاهرة. مكتبة النهضة المصرية).

محمد السيد سليم (دكتور). (٢٠٠٨). *"تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين"*. ط٣. (القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع).

محمد السيد سليم (دكتور)، نيفين عبد المنعم مسعد (محرران). (ب.ت.ن). *"العلاقة بين التنمية والديمقراطية فى آسيا"*. (جامعة القاهرة. مركز الدراسات الاسيوية. بدون سنة نشر).

محمود ضياء الدين عيسي. (٢٠١٨). *"الدور الإيراني في دول حوض النيل"*، (القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٤٧).

مصطفى كامل محمد السيد. (٢٠١٩). *"التحديات أمام الاستقرار فى القرن الأفريقي"*، (القاهرة. ندوة مشتركة حول التطورات فى القرن الأفريقى وأمن البحر الأحمر).

نرمين محمد توفيق. (٢٠٢٢، ١٤ يونيو). *"٢٧ زيارة للرئيس السيسي إلى القارة الأفريقي من ٢٠١٤ وحتي ٢٠٢٠... أفريقيا في قلب مصر"*. (القاهرة. جريدة الأهرام المصرية. موقع: https://gate.ahram.org.eg/News/3549846.aspx.

نضال عبد العزيز حقار. (٢٠١٢ ديسمبر). *أثر الصراع في منطقة القرن الأفريقى علي الأمن القومى العربى"*. (السودان. مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية).

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٩، ٦فبراير). *"في كتاب بثلاث لغات لهيئة الاستعلام: مصر في أفريقيا من عبد الناصر إلى السيسى"*. (القاهرة. الهيئة العامة للاستعلامات). موقع:فى-كتاب-بثلاث-لغات-لهيئة-الاستعلامات--مصر-فى-أفريقيا-من-عبد-الناصر-إلى-السيسى https://sis.gov.eg/Story/182486/

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٢، ٣٠ يونيو). *"ثورة ٣٠ يونيو... ثورة شعب وبناء الدولة الحديثة"*، (القاهرة. الهيئة العامة للاستعلامات)، تاريخ زيارة الموقع:٢٠٢٢/١١/١٣، موقع:ثورة-٣٠-يونيو..-ثورة-شعب-وبناء-الدولة-الحديثة/https://sis.gov.eg/Story/191869

وئام السيد عثمان (دكتور). (٢٠٢٠). *"تأثير أمن القرن الأفريقي على نظرية الشرق الأوسط الجديد"*، (بورسعيد).

وئام السيد عثمان (دكتور). (٢٠٢١). *"مبادئ العلاقات الدولية وواقع التوازن الاستراتيجي المصري في أعقاب ثورة ٢٠١٣"*. (بورسعيد، كلية التجارة).

﴿ المراجع الأجنبية ﴾

Alexander Randos. (2016). "***The Horn Africa Its Strategic Importance For Europe, The Gulf States And Beyond***", *(Horizons,* Center For International Relations And Sustainable Development, No 6).

Barry Buzan and Ole Waever. (2003).*"Regions and Powers: The Structure of International Security*"(Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, and Sào Paulo: Cambridge University Press).

Barry Buzan. (1982). ***" People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations",*** **(London: Wheatsheaf Books).**

Dexter Burley and Tom Burns. (1972). ***"The System Of Amhara Domination, Variation and Stability"***, (Paper Presented at The 15 th Annual Meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Nov. 8-11).

Palmar, Norman and Howard. (1957). Parkns, ***"International Relations: The World in Transitions"***, (Second edition, Boston. Houghton Mifflin Company, U.S.A).